S/2020/661

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
9 July 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/654، المقدم من بلجيكا وألمانيا، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط". ووفقا لإجراء التصويت الوارد في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، وهو إجراء تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة "كوفيد-19"، فقد حصل مشروع القرار على 13 صوتا مؤيدا، وصوتين معارضين (الاتحاد الروسي والصين)، ولم يمتنع أحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار، نظرا للتصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

وعملا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق ذات الصلة:

- رسالتي المؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (انظر المرفق 1)، التي تطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/654 (انظر ضميمة المرفق 1)
- الرسائل الواردة ردا من أعضاء مجلس الأمن، والتي تبين مواقفهم الوطنية بشأن مشروع القرار (انظر المرفقات من 2 إلى 16)
- البيانات التي قدمها فيما بعد أعضاء مجلس الأمن في سياق تعليل تصويتهم (انظر المرفقات من 17 إلى 23).

وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**
رئيس مجلس الأمن

130820 220720 20-09228 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق 1

رســـالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراء الذي اتفق عليه أعضـاء مجلس الأمن في ضـوء الظروف الاسـتثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وعلى النحو المبين في الرسـالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى جميع أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى المسألة التالية:

ناقش أعضـاء المجلس مشـروع القرار المقدم من بلجيكا وألمانيا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط". وقد وُضع مشروع القرار باللون الأزرق (S/2020/654، انظر الضميمة).

وبصفتي رئيسا لمجلس الأمن، أطرح مشروع القرار المذكور أعلاه للتصويت. وتبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد على مدى 24 سـاعة على مشـروع القرار في السـاعة 30/16 من يوم الاثنين 6 تموز/يوليه 2020 وتنتهي في الساعة 30/16 من يوم الثلاثاء 7 تموز/يوليه 2020.

ويرجى تقديم تصويتكم (مؤيدين أو معارضين أو ممتنعين عن التصويت) على مشروع القرار هذا وأي تعليل محتمل للتصويت عن طريق إرسال رسالة إلى مديرة شعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة للأمم المتحدة (egian@un.org)، موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضـون فترة التصويت المبينة أعلاها ومدتها 24 ساعة غير قابلة للتمديد.

وأعتزم تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت البالغة 24 ساعة. وأعتزم أيضا عقد جلسة لمجلس الأمن عن طريق التداول بالفيديو لإعلان نتيجة التصويت بعد فترة وجيزة من انتهاء فترة التصويت، بعد ظهر يوم الثلاثاء، 7 تموز/يوليه 2020.

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**
رئيس مجلس الأمن

ضميمة

الأمم المتحدة

S/2020/654

مجلس الأمن

Provisional
6 July 2020
Arabic
Original: English

ألمانيا وبلجيكا: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته 2042 (2012) و 2043 (2012) و 2118 (2013) و 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2175 (2014) و 2191 (2014) و 2209 (2015) و 2235 (2015) و 2254 (2015) و 2258 (2015) و 2268 (2016) و 2286 (2016) و 2332 (2016) و 2336 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)، وإلى بياناته الرئاسية المؤرخة 3 آب/أغسطس 2011 (S/PRST/2011/16) و 21 آذار/مارس 2012 (S/PRST/2012/6) و 5 نيسان/ أبريل 2012 (S/PRST/2012/10) و 2 تشرين الأول/أكتوبر 2013 (S/PRST/2013/15) و 24 نيسان/ أبريل 2015 (S/PRST/2015/10) و 17 آب/أغسطس 2015 (S/PRST/2015/15) و 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 (S/PRST/2019/12)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشدد على أن أكثر من 11 مليون شخص في سوريا هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأن الآلية العابرة للحدود تظل بمثابة حل عاجل ومؤقت لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان الذين يتعذر الوصول إليهم من خلال العمليات القائمة داخل سوريا،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية في سوريا وتأثير جائحة كوفيد-19، ***وإذ يدرك*** أن هذه الجائحة تشكل تحدياً جسيما للنظام الصحي وللأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في سوريا، ***وإذ يدعو*** إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء سوريا،

وإذ يشير إلى المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 46/182، ***وإذ يكرر تأكيد*** ضرورة أن تحترم جميع الأطراف وأن تؤيد الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ***وإذ يشدد*** على أهمية التمسك بمبادئ الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية

في تقديم المساعدة الإنسانية، وإذ يشير أيضا إلى أهمية وصول شحنات المعونة الإنسانية إلى المستفيدين المقصودين بها،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي (S/2020/139، المؤرخ 21 شباط/فبراير 2020)، ***وإذ يحيط*** علما كذلك باستعراض عمليات الأمم المتحدة عبر خطوط النزاع وعبر الحدود (S/2020/401)، ***وإذ يشجع*** الأمم المتحدة وشركاءها المنفذين على مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد،

وإذ يحيط علما بالجهود المبذولة لتحسين عمليات إيصال مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع ***وإذ يشجع*** جميع الأطراف المعنية على أن تزيد، استنادا إلى تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات، تعزيز إيصال المساعدات الإنسانية بصورة فورية ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع،

وإذ يرى أن الوضع الإنساني المروع في سوريا لا يزال يشكل خطرا يهدد السلام والأمن في المنطقة،

وإذ يؤكد أن الدول الأعضاء ملزمةٌ، بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، بقبول قرارات المجلس وتنفيذها،

1 - ***يهيب*** بجميع الأطراف أن تكفل تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ والمستمرة والمحسنة إلى سوريا؛

2 - ***يكرر تأكيد*** مطالبته جميع الأطراف، وخاصة السلطات السورية، بالامتثال فورا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، ويطالب كذلك بالتنفيذ الكامل والفوري لجميع أحكام قرارات مجلس الأمن كلها، بما في ذلك القرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)، ويشير إلى أنّ بعض الانتهاكات والتجاوزات التي ارتُكبت في سوريا قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛

3 - ***يقرر*** تجديد الإجراءات التي أقرّها في الفقرتين 2 و 3 من قراره 2165 (2014) لمدة اثني عشر شهرا، أي حتى 10 تموز/يوليه 2021، باستثناء معبري الرمثا واليعربية الحدوديين؛

4 - ***يطلب*** إلى الأمين العام، بالنظر إلى الخطر الجسيم الذي تشكله جائحة كوفيد-19، أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز نهاية آب/أغسطس 2020 عن تأثير الجائحة على الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، وإيصالها إلى المحتاجين في جميع أنحاء سوريا، بما في ذلك المناطق التي لا تخضع حاليا لسيطرة الحكومة السورية، ولا سيما في شمال شرق البلد، من خلال أقصر الطرق، ووفقا لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية، وعن اتجاهات إيصال المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط النزاع؛

5 - ***يطالب كذلك*** بأن تسمح جميع الأطراف بالوصول الآمن والمستمر دون عوائق للقوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ولشركائها المنفذين، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، إلى جميع المناطق والسكان المطلوب الوصول إليهم وفقا لتقييم الأمم المتحدة للاحتياجات في جميع أنحاء سوريا؛

6 - ***يكرر*** التأكيد على أن الوضع سيظل يزداد تدهورا ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، ويشير إلى مطالبته بالتنفيذ الكامل والفوري للقرار 2254 (2015) من أجل تيسير إجراء الانتقال السياسي بقيادةٍ سوريةٍ وفي ظل عملية يمتلك زمامها السوريون، وفقا لبيان جنيف المنصوص عليه في البيانات الصادرة عن الفريق الدولي لدعم سوريا، وذلك من أجل إنهاء النزاع في سوريا، ويؤكد من جديد أن مستقبل سوريا سيقرره الشعب السوري؛

7 - ***يهيب*** بوكالات الأمم المتحدة الإنسانية العمل على تحسين رصد تسليم وتوزيع شحنات الأمم المتحدة الغوثية وإيصالها داخل سوريا، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن يجري، في غضون ستة أشهر من اتخاذ هذا القرار، استعراضا خطيا مستقلا لعمليات الأمم المتحدة عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، يشمل توصيات بشأن سبل المضي في تعزيز آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، من أجل كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها عبر أقصر الطرق، مع مراعاة آراء الأطراف المعنية، بما فيها السلطات السورية، والبلدان المعنية المجاورة لسوريا، ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاؤها المنفذون؛

8 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يوافي المجلس بإحاطة شهرية وأن يقدم تقريرا بانتظام، كل 60 يوما على الأقل، بشأن تنفيذ القرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) وهذا القرار وبشأن امتثال جميع الأطراف المعنية في سوريا، ***ويطلب*** كذلك إلى الأمين العام أن يواصل إدراج معلومات في تقاريره عن الاتجاهات العامة فيما يتعلق بإيصال مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود ومعلومات مفصلة عن المساعدات الإنسانية التي تسلَّم في إطار عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود على النحو المأذون به في القرار 2165 (2014) وهذا القرار، بما يشمل عدد المستفيدين ومواقع تسليم المعونة على صعيد المناطق وحجم الأصناف المسلّمة وصبغتها؛

9 - ***يؤكد من جديد*** أنه سيتخذ مزيدا من التدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حال عدم الامتثال لهذا القرار أو للقرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)؛

10 - ***يقرر*** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق 2

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 6 تموز/يوليه المتعلقة بمشروع القرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط (S/2020/654).

ووفقا للإجراء المحدد لاتخاذ القرارات في ظل الظروف الاســـتثنائية الراهنة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، يسـرني أن أشـير إلى أن بلجيكا تصـوت مؤيدة لمشـروع القرار هذا. وفي هذه المرحلة، لا يعتزم وفد بلدي تقديم تعليل للتصويت.

(*توقيع*) مارك بيكستين **دو بوتسويرفا**
السفير
الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق 3

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أشكركم وفريقكم على الدعم القوي المتواصل لتيسير إجراءات التصويت.

وأرجو أن تحيطوا علما بأن الصــين تصــوت معارضــة لمشــروع القرار المقدم من ألمانيا وبلجيكا (S/2020/654) في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط". ومرفق طيه تعليلنا للتصويت.

(*توقيع*) جانغ **جون**

السفير

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق 4

رسالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 بشأن مشروع قرار مجلس الأمن S/2020/654 في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

وبناء على تعليمات من حكومة بلدي، يصوت وفد الجمهورية الدومينيكية مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) خوسيه سينغر **وايسنغر**

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

المرفق 5

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغ المجلس، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بأن وفد بلدي يصوت مؤيدا لمشـــروع القرار S/2020/654 في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشـــرق الأوســـط" بشـــأن المساعدات الإنسانية العابرة للحدود في سورية.

(*توقيع*) سفين **يورغنسن**

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 6

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 6 تموز/يوليه الموجهة من رئيس مجلس الأمن، والتي يطلب فيها إلى أعضاء المجلس التصويت على مشروع القرار المتعلق بتقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود في سورية، في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط"، على نحو ما قدمته ألمانيا وبلجيكا والذي وُضع بالحبر الأزرق في الوثيقة S/2020/654، فإن فرنسا تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) نيكولا **دو ريفيير**
السفير
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق 7

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشـرفني أن أكتب ردا على رسـالة رئاسـة مجلس الأمن المؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 بشـأن بدء إجراء تصويت مكتوب، تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

إن تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار المقدم من ألمانيا وبلجيكا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة S/2020/654، هو على النحو التالي:

تصوت جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**

السفير

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 8

رســـالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشـارة إلى الرسـالة المؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 الموجهة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، بصـفته رئيس مجلس الأمن، بشـأن مشـروع القرار المقدم في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/654).

وأشير بموجب هذه الرسالة إلى أن إندونيسيا تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 9

رســـالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 6 تموز/يوليه 2020، التي تدعو أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار (S/2020/654)، الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاعتماد القرارات خلال القيود المفروضـــة بســـبب جائحة فيروس كورونا، يشرفني أن أشير إلى أن جمهورية النيجر قررت أن تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) عبدو **أباري**
السفير
الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق 10

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أُقر باستلام رسالتكم المؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 بشأن بدء إجراءات التصويت فيما يتعلق بمشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/654).

ووفقا للإجراءات المتبعة في اتخاذ قرارات مجلس الأمن المعمول بها خلال فترة القيود المفروضـــة على الحركة في نيويورك بســبب جائحة فيروس كورونا، والمبينة في رســالة مؤرخة 27 آذار/مارس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، أُعلمكم بأن الاتحاد الروســي يصــوت معارضــا لمشــروع القرار S/2020/654.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبنزيا**
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق 11

رسالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى مشروع القرار المقدم من ألمانيا وبلجيكا لتمديد الآلية العابرة للحدود في سورية.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) إينغا روندا **كينغ**

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق 12

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 المتعلقة بمشروع القرار بشأن "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة S/2020/654.

يصوت وفد جمهورية جنوب أفريقيا مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
السفير
الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا

المرفق 13

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

عطفا على الرسالة المؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 الموجهة من الممثل الدائم لألمانيا، بصفته رئيس مجلس الأمن، بشـــأن مشـــروع القرار المقدم من ألمانيا وبلجيكا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة (S/2020/654)، أود أن أبلغكم بأن تونس تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) قيس **قبطني**

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق 14

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 6 تموز/يوليه، فإن المملكة المتحدة تصوت مؤيدة لمشروع القرار المتعلق بالبند "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/654).

(*توقيع*) جوناثان **ألن**
السفير
القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق 15

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشـروع القرار المقدم من ألمانيا وبلجيكا بشـأن بند جدول الأعمال "الحالة في الشـرق الأوسط" (S/2020/654)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) كيلي **كرافت**

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية

لدى الأمم المتحدة

المرفق 16

رســـالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 6 تموز/يوليه 2020 بشأن مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/654، أود أن أبلغكم بموجب هذه الرسالة بأن فييت نام قررت التصويت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

المرفق 17

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

تولي الصين أهمية كبيرة للحالة الإنسانية في سورية وتدعم المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة في زيادة إمدادات الإغاثة الإنسانية للشعب السوري. وتقدم الصين طائفة واسعة من المساعدات إلى سورية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك في مجالات الغذاء والدواء والتعليم والخدمات العامة، وقد قامت بدور إيجابي في تحسين الحالة الإنسانية على أرض الواقع. فمنذ تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أرسلت الصين دفعتين من الإمدادات الطبية إلى سورية وعقدت لقاءات من خلال التداول مع خبراء الصحة السوريين في محاولة لمساعدة الحكومة والشعب السوريين على مكافحة الفيروس.

ولا بد من الإشارة إلى أن التدابير القسرية الأحادية الجانب قد زادت من تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية في سورية. وخلفت سنوات من العقوبات غير القانونية آثارا هائلة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، حيث دمرت سبل العيش وجلبت معاناة لا توصف للمدنيين الأبرياء. كما أن التدابير القسرية الأحادية الجانب تقوض بشدة قدرة سورية على التصدي لكوفيد-19. وقد دعا الأمين العام غوتيريش والمبعوث الخاص بيدرسن مراراً البلدان المعنية إلى رفع التدابير القسرية الأحادية الجانب. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت الصين إدخال تعديلات على مشروع القرار (S/2020/654). ومن المخيب للآمال أن مشروع القرار الذي قدمه القائمون على الصياغة يتجاهل تماما التعديلات التي اقترحتها الصين ولا يتضمن كلمة واحدة عن التدابير القسرية الأحادية الجانب. وتجد الصين نفسها مضطرة للتصويت معارضة لمشروع القرار غير الموضوعي وغير المتوازن هذا.

وما دامت التدابير القسرية الأحادية الجانب باقية، فلن يكون هناك أي تحسن جوهري في الحالة الإنسانية في سورية. وبينما تدعي بعض البلدان أنها تشعر بالقلق إزاء معاناة المدنيين السوريين، فقد فرضت تدابير قسرية إضافية من جانب واحد على سورية، مما يخنق بلا رحمة سبل عيش الشعب السوري. وتدعو الصين مجلس الأمن مرة أخرى إلى معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية وتحث البلدان المعنية على أن ترفع فورا التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية. كما نطلب من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إجراء تقييم شامل لأثر التدابير القسرية الانفرادية على الحالة الإنسانية العامة في سورية، لكي يقدمه الأمين العام في تقرير مركز إلى مجلس الأمن.

لقد ذكرت الصين مرارا أن آلية عبور الحدود ليست سوى ترتيب عاجل ومؤقت. وتتحمل الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية في البلد، وهي تقوم بدور لا بديل عنه. ويجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ونحيط علما بالتقدم المحرز مؤخرا في العمليات الإنسانية العابرة للحدود في سورية. وتشجع الصين الأطراف المعنية على تكثيف جهودها لإزالة العقبات التي تعترض العمليات عبر خطوط التماس وإعطاء الأولوية لتقديم المساعدة الإنسانية من داخل الأراضي السورية وإجراء التعديلات المقابلة في الآلية العابرة للحدود.

ونظراً إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية، فإن الصين لا تعترض على الإبقاء على الآلية العابرة للحدود في هذه المرحلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للقائمين على العمليات العابرة للحدود أن يتبعوا بدقة المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ الواردة في

قرار الجمعية العامة 46/182، مع تعزيز الرصد وزيادة الشفافية لضمان النزاهة والحياد والمصداقية. ويجب تعزيز التنسيق مع الحكومة السورية لمنع استخدام نقاط العبور لأغراض أخرى أو تحويل وجهة إمدادات الإغاثة. وتلاحظ الصين أنه لا تزال هناك خلافات جوهرية بين أعضاء مجلس الأمن بشأن عدد نقاط العبور وفترة التمديد. وتأمل الصين أن يتوصل الأعضاء إلى توافق في الآراء من خلال المشاورات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن الصين ما فتئت تدعو إلى اتباع نهج كلي وشامل إزاء المسألة السورية. ويجب النظر في الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية وتلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب معا. وفي نهاية المطاف، يجب حل الخلافات بين الأطراف المعنية بشأن القضايا الإنسانية في سورية من خلال النهوض بالعملية السياسية السورية. ونحث جميع الأطراف على تعزيز الحوار وزيادة الثقة المتبادلة والاستجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف عالمي لإطلاق النار والتحرك نحو إيجاد حل سياسي للمسألة السورية.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي، فاسيلي نيبنزيا

صوت الوفد الروسي معارضا لمشروع القرار المتعلق بتمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا (S/2020/654).

إن موقفنا من الآلية العابرة للحدود، التي أنشئت في عام 2014، معروف ولا يزال دون تغيير. فقد أنشئت الآلية بوصفها تدبيرا استثنائيا ومؤقتا، وافق عليه مجلس الأمن لدعم أنشطة الإغاثة الإنسانية في البلد الذي مزقته الحرب. ويتعين إنهاؤها تدريجيا والاستعاضة عنها بعمليات لتسليم المساعدات الإنسانية، وفقا للمبادئ المبينة في قرار الجمعية العامة 46/182.

وعلى مدى السنوات الست الماضية، تغيرت الحالة على أرض الواقع. فقد انخفضت مساحة الأراضي الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية انخفاضا كبيرا.

ومع ذلك، فإننا نتفهم تماما الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين.

واسترشادا بذلك، سنقدم مشروع قرارنا الخاص الذي يمدد عمل الآلية العابرة للحدود لمدة ستة أشهر أخرى ويخفض عدد المعابر إلى معبر واحد، هو باب الهوى. ومع انخفاض مساحة الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية في إدلب بنسبة 30 في المائة، فإننا على ثقة بأن هذا المعبر الحدودي يمكن أن يلبي جميع الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان في تلك المنطقة. فقد كانت نسبة 14 في المائة فقط من إجمالي عمليات التسليم عبر الحدود إلى إدلب تمر عبر معبر باب السلام.

وفي الوقت نفسه، ندعو مرة أخرى جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها الحكومة السورية ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية، إلى المشاركة في تيسير عمليات إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية من خلال تعزيز قدرة وفعالية الإمدادات عبر خطوط التماس.

كما ندعو شركاءنا في مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إلى عدم تسييس الملف الإنساني، بل إلى اعتماد مشروع قرارنا على وجه السرعة ليتسنى للأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى سكان إدلب.

المرفق 19

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

اســـمحوا لي أن أبدأ بتكرار دعوة جنوب أفريقيا إلى وقف جميع الأعمال العدائية في جميع أنحاء سـورية، وإيصـال المساعدات والمعونة الإنسـانية إلى جميع أنحاء البلد، بشـكل محايد وبدون عوائق، وتقديم المساعدة إلى جميع من يحتاجون إليها، بغض النظر عن مكان وجودهم.

كما يود وفد بلدي أن يشـــيد بوكالات الأمم المتحدة والصـــليب الأحمر الدولي ومنظمات الإغاثة الأخرى، فضـــلا عن الجهات المانحة، على عملها المهم وإســـهاماتها الهامة فيما يتعلق بتقديم المســـاعدات الإنسانية للشعب السوري.

لقد ترك النزاع الذي طال أمده آثاراً دائمة في جميع أنحاء سورية وترك آثارا دائمة في نفوس شعبها. ولم يعرف الأطفال الذين ولدوا خلال العقد الماضي أي سلام. ولم يروا سوى الحرب والدمار من حولهم.

وكما رأينا من خلال تقرير الأمين العام الأخير (S/2020/576)، فإن الحالة الإنسـانية في سـورية لا تزال مزرية، حيث يتحمل النسـاء والأطفال أسـوأ آثار النزاع والظروف الإنسـانية المتدهورة. وتشـعر جنوب أفريقيا بقلق عميق لأن عدد الأشـخاص في جميع أنحاء سـورية الذين يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي قد بلغ 9.3 مليون شخص خلال الأشهر الستة الماضية، وهو أعلى عدد يُسجل في سورية.

كما أن انتشـار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا يزال يشـكل تهديداً في سـورية، حيث سُـجلت زيادة كبيرة في حـالات الإصـــابة بالمرض خلال الشـــهر المـاضـــي، ويُحتمل حدوث زيادة أخرى في الأشهر المقبلة.

إن التخطيط للتأهب والاستجابة عنصر أساسي في أي استجابة إنسانية. ويُصبح الأمر أكثر أهمية في حالة تتســم بهشــاشــة النظام الصــحي وتوجد فيها مجموعات كبيرة من الناس الذين يقيمون في أماكن مكتظة، مثل اللاجئين والمشردين داخلياً والمسنين والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية سيئة، والذين هم عرضة بشكل خاص لخطر كوفيد-19.

كما نلاحظ الحالة الاقتصادية المتردية في سورية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة انعدام الأمن الغذائي. وتزيد هذه الحالة من تفاقم الحالة الإنسانية في البلد.

وفي هذا الصـدد، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أن الجزاءات الانفرادية المفروضـة على سـورية قد أدت إلى زيادة تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية في البلد. وتتفاقم آثار النزاع بسبب هذه التدابير التي أدت إلى المزيد من التدهور في الاقتصاد، مما يؤثر على سبل عيش السوريين العاديين وأمنهم الغذائي في جميع أنحاء البلد. ويجب التشكيك في الأثر المقصود لهذه الجزاءات، التي لا تهدف بالتأكيد إلى حل النزاع. وينبغي أن تســتهدف التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي وفرادى الدول الأعضـــاء إنقاذ الأرواح وتحســين الحالة الإنسانية، لا أن تؤدي إلى المزيد من المصاعب.

وعلى نحو ما ذكره الأمين العام بحق في تقريره،

“ يتطلب تقديم المساعدة الإنسانية توفير إمكانية وصول آمنة ومستمرة في الوقت المناسب وبلا عوائق للأمم المتحدة وجميع شركاء العمل الإنساني إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.” (S/2020/576، الفقرة 28).

وتؤيد جنوب أفريقيا الأمين العام تأييدا كاملا في دعوته، وستواصل الدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين بكل الوسائل والطرائق المتاحة والمباشرة، بما في ذلك عن طريق عمليات التسليم عبر الحدود وعبر خطوط التماس. ونشيد بالأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات المعونة الأخرى العاملة مع الحكومة السورية على ما حدث من تحسن في تيسير إيصال المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى ما جاء في تقرير الأمين العام عن أن المساعدة عبر خطوط التماس يتعين تعزيزها من خلال إيصال المساعدة عبر الحدود.

ولهذا السبب، صوتت جنوب أفريقيا مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا.

أخيرا، نود أن نؤكد مجددا أن الحالة في سورية لا يمكن حلها إلا عن طريق التفاوض والحوار. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) من أجل مواصلة تجنب تشريد السوريين ووقوع خسائر في أرواح الأبرياء.

المرفق 20

بيان القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جوناثان ألن

تشكر المملكة المتحدة الوفدين الألماني والبلجيكي على جهودهما الدؤوبة والمبدئية لضمان حصول الأمم المتحدة وشركائها في مجال المساعدة الإنسانية على ما طلبوه مراراً وتكراراً من أجل تلبية احتياجات ملايين الناس في سورية.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بضمان وصول المساعدات في سورية إلى من يحتاجون إليها. ونؤيد بقوة النص في مشروع القرار على تمديد المعبرين الحدوديين في شمال غرب سورية لمدة 12 شهرا. حيث أن إنقاذ ملايين الأرواح يتوقف على ذلك.

ولذلك، فإننا نأسف بشدة لاستخدام روسيا والصين حق النقض. وبذلك، غلبت وضعت روسيا والصين مرة أخرى كفة الحسابات السياسية على احتياجات الشعب السوري وقامت بتسييس هذه القضية الإنسانية.

واليوم، لم يتمكن المجلس من الوفاء بمسؤوليته عن كفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية لملايين السوريين، ومعظمهم من النساء والأطفال. وستواصل المملكة المتحدة دعم الآلية طيلة الفترة المتبقية من ولايتها.

المرفق 21

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

صـــوتت الولايات المتحدة اليوم مؤيدة مشـــروع القرار الذي قدمته بلجيكا وألمانيا (S/2020/654) لتجديد تفويض مجلس الأمن لـــــشريان الحياة الإنساني عبر الحدود إلى شمال غرب سورية. وفي خضم الجائحة العالمية، كان من شـأن مشـروع القرار هذا أن يجعل من الممكن للأمم المتحدة وشـركائها المنفذين مواصـلة تقديم المسـاعدات الإنسـانية المنقذة للحياة من خلال معبري باب الهوى وباب السـلام الحدوديين في شمال غرب سورية، ليصل العدد إلى ما يقرب من 3 ملايين شخص خلال العام المقبل.

وعلى الرغم من أن مشـــروع القرار لا يلبي احتياجات الملايين من الســـوريين الذين يعتمدون على المســـاعدات الإنســـانية، فإن الولايات المتحدة أيدته لأننا لن نلعب لعبة حافة الهاوية الخطيرة بناء على أمر من روسيا وعلى حساب أرواح السوريين. ولو اعتمد مشروع القرار، لكان قد وفر الطمأنينة للشعب السوري، الذي يعتمد على شحنات الأمم المتحدة عبر الحدود للحصول على الغذاء والمأوى والدواء لضمان عدم جوعه العام المقبل، وأن تتوفر له الخيام والبطانيات لحمايته من حرارة الصـــيف أو برد الشـــتاء، وأن تتوفر له تحصـــينات للرضـــع وأن يجري تقديم الدعم لأولئك الذين يتصـــدون لجائحة مرض كورونا (كوفيد-19). وباختصار، كان من شأنه إنقاذ الأرواح.

ونصـوت اليوم مع الأغلبية السـاحقة من أعضـاء المجلس لاتخاذ موقف إنسـاني قائم على المبادئ تأييدا لتوصـية الأمم المتحدة المحايدة وغير السـياسـية والقائمة على الاحتياجات إلى المجلس بإعادة تفويض الآلية الحالية العابرة للحدود – المتمثلة في معبرين في الشمال الغربي – لمدة 12 شهرا. والأهم من ذلك، أن هذا التصـويت هو لصـالح الشـعب السـوري في إدلب، وأعزاز، وتل رفعت، وفي جميع أنحاء شـمال غرب سورية، لأشخاص لديهم ما يدعو إلى توقع أن يتحرك مجلس الأمن لصالح المدنيين الأبرياء.

وللأسف، خذل المجلس الشعب السوري اليوم. وقد اختارت روسيا والصين، من خلال استخدام حق النقض اليوم، تجاهل الحقائق على الأرض وتجاهل الدعوة إلى اتخاذ المجلس إجراءات جماعية للاســـتجابة للأزمة الإنســـانية المتفاقمة في ســـورية. وفي مناســـبات عديدة على مدى الأشـــهر العديدة الماضـــية، تلقى المجلس معلومات عملية من مصـــــادر موثوق بها وغير متحيزة – بمن في ذلك الأمين العام – وصـــــفت بتفصيل كبير ومأساوي خطورة الحالة الإنسانية في سورية وعدم كفاية المساعدة عبر خطوط الاشتباك لتلبية احتياجات الشعب السوري.

ولأكون واضـــــحة، لا بديل لعمليات الأمم المتحدة العابرة للحدود عبر معبري باب الهوى وباب السـلام. وقد كتب الأمين العام، غوتيريش، في الفقرة 38 من تقريره الثاني الصـادر به تكليف بموجب القرار 2504 (2020)، المؤرخ 14 أيار/مايو 2020 (S/2020/401)، بشأن الشمال الغربي أنه

> "يستحيل ببساطة، ...، محاكاة ما يجري تقديمه من خلال العملية عبر الحدود بالمساعدة عبر خطوط النزاع." (S/2020/401، الفقرة 38).

ويشير التقرير كذلك إلى أن هذه الاستجابة

> "يجب أن تنطوي ... على تجديد الإذن بعبور الحدود باستخدام معبري باب السلام وباب الهوى الحدوديين لمدة 12 شهرا إضافية" (المرجع نفسه).

وكما أشـــار وكيل الأمين العام مارك لوكوك في ملاحظاته أمام المجلس في الأســـبوع الماضـــي (انظر S/2020/635)، فإن المساعدة عبر الحدود إلى شمال غرب سورية توفر شريان حياة هام لـــ 2.8 مليون من أضـــعف الناس في كل أنحاء ســـورية. وقد كان وكيل الأمين العام صـــائبا عندما دعا إلى زيادة المساعدة عبر الحدود وأشار إلى أن عدم تجديد القرار سيتسبب، بلا شك، في معاناة وهلاك.

ولا يوجد مبرر لحق النقض الذي استخدمته روسيا والصين اليوم، ولا يمكن تحويل هذا العمل إلى خيارات زائفة بين المساعدات الإنسانية والسيادة والجزاءات. فقد صوتت روسيا والصين ببساطة لإنقاذ الأسد، بدلا من التصويت لإنقاذ حياة الشعب السوري. وينبغي لنا جميعا أن نشعر بالحزن والغضب وأن نكون أكثر تصميما من أي وقت مضى على محاسبة روسيا والصين كشريكين في عهد الأسد المتسم بالموت والدمار.

وتعتقد الولايات المتحدة أساسا أن مشروع القرار هذا لم يكن قويا بما فيه الكفاية. فهناك ما يبرر إعادة الإذن مؤقتا بفتح معبر اليعربية الحدودي في الشمال الشرقي ولكن هذا كان حلا وسطا مبدئيا في ضوء رفض روسيا أي نظر في إعادة فتح اليعربية بدوافع سياسية.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة من لا صوت لهم والجياع والمشردين واليتامى على تلقي المساعدات الإنسانية التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة. فقد قدمت الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر مانح إنساني في العالم، أكثر من 11.3 مليار دولار إلى السوريين النازحين والمتضررين من النزاع في سورية والمنطقة. وتعمل الولايات المتحدة بلا كلل خلال أزمة كوفيد-19 مع شركاء على الأرض لمكافحة الفيروس. إننا نعتز بموقفنا المبدئي لمساعدة كل سوري محتاج، بغض النظر عن موقعه أو انتمائه.

وقد أتيحت لي الفرصة، هذا الصباح، للتحدث مع شابة شجاعة وذكية في إدلب شاطرتني قصة عائلتها ووصـــفت الكلفة البشـــرية الحقيقية على الأرض لعدم تجديد إمكانية الوصـــول عبر هذه المعابر الحدودية. ووعدتها بأنها ستكون حاضرة في ذهني أثناء هذا التصويت في المجلس اليوم، وأن استصحب صوتها وقصتها وقصة أسرتها.

وآمل أن يتذكر زملائي في المجلس أن هذا التصـــويت ليس مجرد إجراء بيروقراطي يتعين القيام به، بل إن هناك ملايين الأســـر والأرواح التي تعول على عملنا. وعلينا التزام أخلاقي بأن نكفل أن تنقذ أعمالنا هنا اليوم هذه الأرواح. ولأكرر – لقد خذلناهم.

المرفق 22

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

يعرب وفد فييت نام عن خيبة أمله العميقة إزاء عدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد مشـــروع قرار يجدد آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود لسورية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن المناقشة بشأن التجديد ينبغي أن تستمر في الأيام القليلة المقبلة لإيجاد حل أمثل لدعم الفئات السكانية الأضعف.

وقد صـــوتت فييت نام مؤيدة مشـــروعي القرارين الواردين في الوثيقتين S/2020/654 وS/2020/658، آخذة في الاعتبار الحاجة الماسة إلى الحفاظ على العمليات الإنسانية المنقذة للحياة في سورية. ومن الواضح لنا تماما أنه يجب ضمان استمرار هذه الآلية من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الكبيرة في الميدان في هذا الوقت.

إن الوضع الإنساني في سورية يبعث على الانزعاج، خاصة عندما يزداد تفاقما بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا والأزمة الاقتصـــادية الشـــديدة. وتظل خطورة الحالة تبرهن الآن على الحاجة إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية.

وإذ أن حياة الملايين من الناس معرضـــة للخطر، نود أن نؤكد أنه لا يســـع أعضـــاء المجلس أن يظلوا في حالة تنافر. فهذا يتطلب بذل جهود مســـتمرة من قبل جميع الأطراف لإيجاد مخرج من المأزق الحالي من خلال حوار حقيقي ومشاورات مستفيضة تركز على الجوانب الإنسانية وحدها.

ويدعم وفد بلدي جهود المجتمع الدولي في تقديم المســـاعدة الإنســـانية إلى الناس في جميع أنحاء سورية، وسيواصل المشاركة بنشاط من أجل تحقيق ذلك الهدف المشترك النبيل . وما من شك في أنه من الأهمية بمكان أن يظهر مجلس الأمن وحدة في دعم الســـكان المحتاجين. فالســـوريون والمجتمع الدولي لا يتوقعون منا أقل من ذلك.